المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 09-07-2008 العـــدد : 18852
الصفحـات : 7 المسلسل : 89

غير واضحة تصوير

المشاركون في المؤتمر العربي للتشريع البيئي يرفعون الشكر للقيادة

إعلان الرياض: توفير الدعم السياسي لتنفيذ البرامج البيئية

إنشاء قواعد للمعلومات وشبكات الرصد وشرطة متخصصة ومؤتمر قضائي

الرياض - واس

رفع المشاركون في المؤتمر العربي الدولي الأول للتشريع البيئي الذي أقيم مدينة الرياض خلال الفترة من ٢ إلى ٤ رجب ١٤٢٩ هـ الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله على استضافة المملكة للمؤتمر العربي الدولي الأول للتشريع البيئي ولنائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز على رعايته للمؤتمر ولصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية على افتتاحه ودعمه للمؤتمر. وقد أصدر وزراء البيئة العرب ورؤساء الوفود والخبراء والمختصون في المجالات التشريعية والقانونية المشاركون في الجلسة الوزارية التي عقدت ضمن فعاليات المؤتمر العربي الدولي الأول للتشريع البيئي " إعلان الرياض " دعوا فيه إلى الاهتمام العالمي بالاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية العديدة التي بلغ عددها ما يقرب من ١٥٠ اتفاقية ومعاهدة.

وأشاروا إلى أن أغلب قضايا البيئة في العالم العربي لا تزال تفتقر الحلول الفعالة الأمر الذي حدا بالمجتمع الدولي إلى عقد قمة الأرض الثانية بجوهانسبرج بجنوب أفريقيا حول البيئة والتنمية المستدامة بعد مضي عشر سنوات على مؤتمر ريو ديو جانيرو حين أحس المجتمع العالمي أنه على أبواب أزمة بيئية مصيرية حادة إذا لم يعالج الوضع البيئي العالمي بالسرعة الممكنة، وأن تكون تلك المعالجة شاملة للتنمية المستدامة والإعمار ومواجهة الفقر ومحاربة التلوث والمحافظة على الموارد البيئية الطبيعية والتوازن الأيكولوجي والسعي الجاد إلى إيجاد العلاقة الوثيقة بين الإنسان وبيئته وحثه على اعتبارها جزءا حيويا قائما من ذاتيته، يتعين عليه الحفاظ عليها والعناية بها.

وأبانوا أن الأمة العربية لم تكن بعيدة عن هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بل شاركت فيه بكل صوره من مؤتمرات ومعاهدات واتفاقيات بيئية دولية ووضعت قضية البيئة في قمة اهتماماتها حيث بادرت بإنشاء وزارات ومؤسسات لحماية البيئة كما أصدرت العديد من التشريعات الخاصة بحماية البيئة بكل عناصرها. وأوضحوا في إعلانهم أن السياسة البيئية في الدول العربية وفي غالبية الدول النامية أكدت على أن التشريعات كوسيلة لحماية البيئة، حيث عنيت بإعدادها وإصدارها، مبينين أن التجربة والممارسة كشفت عن عدم فعالية القوانين البيئية وأن هناك العديد من المشاكل التي تعيق عمل الوكالات والمكاتب والأجهزة الفنية بشئون البيئة.

وعطفا على قرارات الاجتماع التاسع عشر لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي عقد بمقر أمانة جامعة الدول العربية بالقاهرة، ديسمبر ٢٠٠٢ بخصوص اعتماد دراسة التشريعات البيئية في المنطقة العربية، وإشارة إلى قرارات الجلسة العاشرة للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي عقد بموناكو فبراير ٢٠٠٨ وحرصا على الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بشئون البيئة، واقتناعا بأن العمل البيئي لا يمكن تطويره في المنطقة العربية إلا في إطار المشاركة والشفافية وإيمانا بأن الإنسان هو الهدف والوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة فقد دعوا إلى توفير الدعم السياسي والتأييد الجاد للتنفيذ الحازم للسياسات والبرامج البيئية الوطنية والإقليمية، والإنفاذ الحاسم لكافة التشريعات البيئية وتوفير كافة الإمكانيات والسبل التي تعين الأجهزة المعنية بما حماية البيئة على تحقيق هذا الإنفاذ، ووضع صياغة منطقية ومتكاملة للتشريعات البيئية تكون مقبولة وقابلة للتطبيق من جميع الأوساط ويلتزم المعنيون بتنفيذها.

وأكدوا على أنه من حق الأفراد في العيش في بيئة صحية نظيفة متوازنة يقابله واجب يتمثل في مسؤوليتهم مع سلطات الدولة الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة عن المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ومكافحة التلوث وحماية الحياة البرية والبحرية، والتزام سلطات الدولة وخاصة تلك التي تقوم بإعداد خطط التنمية الاقتصادية بمراعاة اعتبارات البيئة في التنمية الاقتصادية في جميع مراحل ومستويات التخطيط، وجعل التخطيط البيئي جزءا أساسيا من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات، والتزام السلطات التي تضطلع بمنح التراخيص للمشروعات الجديدة أو القائمة بمبدأ التقييم البيئي للمشروعات بحيث لا يتعارض إجراء دراسات التقييم البيئي مع دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات.

ودعا المشاركون في الجلسة الوزارية إلى العمل على توفير المعلومات البيئية التي تعين على التعرف على حالة البيئة بعناصرها المختلفة، وذلك من خلال إنشاء قواعد متكاملة للمعلومات البيئية وشبكات متطورة للرصد البيئي وإتاحة ما يتوافر منها من معلومات لصانعي القرار والمسؤولين عن البيئة لوضع الأولويات المختلفة طبقا للتكلفة، وبالتدريج اللازم، كما أن نشر هذه المعلومات يتيح للجميع تثقيفا بيئيا ورفع الوعي البيئي لدى الجماهير ويزكيهم في إيجاد الحلول المناسبة للقضايا البيئية.

كما دعا المشاركون في الجلسة الوزارية إلى دعم أجهزة شؤون البيئة والإدارات البيئية المحلية بالكوادر الفنية المتخصصة في العلوم البيئية والخبراء والأجهزة الإدارية لمواجهة متطلبات تنفيذ المهام العديدة الموكلة إليها، وعقد الدورات التدريبية للعاملين فيها لرفع قدراتهم وممارستهم في كافة المجالات الفنية والإدارية إضافة إلى ضرورة وضع تنظيم قانوني لمزاولة الأعمال البيئية بحيث لا يسمح لغير المؤهلين فنيا وعلميا بمزاولتها؛ ومن قبيل هذه الأعمال إعداد دراسات تقييم التأثير البيئي للمنشآت، والمراجعة البيئية لها، وأعمال التفتيش البيئي على المنشآت والمشروعات وغير ذلك من الأعمال البيئية المتخصصة وبيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية البيئية.

وأكدوا على ضرورة استخدام الأدوات الاقتصادية باعتبارها من أكثر

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 09-07-2008 العـــدد : 18852
الصفحـات : 7 المسلسل : 89

أدوات السياسة البيئية فعالية مفيدين أنه أصبح للمنظمات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة على المستوى العالمي الأمر الذي حدا بالسلطات التشريعية في أغلب الدول المتقدمة والنامية إلى تبني مبدأ المشاركة الوطنية في وضع السياسات البيئية وإدارة البيئة وصنع القرار البيئي من خلال إشراك ممثلي تلك المنظمات والهيئات في مجالس إدارات أجهزة حماية البيئة وتخويلها الحق في الإبلاغ عن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام التشريعات البيئية بل والالتجاء إلى السلطات الإدارية والقضائية لإنفاذ تلك التشريعات إضافة إلى الاستعانة بهذه المنظمات في رفع الوعي البيئي ونشر التثقيف البيئي لأفراد المجتمع وتشجيع المبادرات التي تقوم بها المنظمات الأهلية في مجال حماية البيئة وتنمية الموارد البيئية وحمايتها من التلوث. وشددوا على أن تكون المعايير والمعدلات التي تحددها التشريعات البيئية لملوثات البيئة وضمان جودتها واقعية ومناسبة لحالة البيئة الوطنية بحيث يمكن الالتزام بها في كل دولة تبعا لظروفها البيئية والاقتصادية ، وأن تخضع تلك المعايير والمعدلات لمراجعة دورية للارتقاء بها تدريجيا للوصول بها إلى المعدلات العالمية لمواجهة متطلبات اتفاقيات التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية ، مع ضرورة إدخال الأحمال النوعية للملوثات ضمن المعايير والمعدلات المقررة لها في تشريعاتنا العربية لقياس التلوث إلى جانب التركيزات ليكون ذلك حافزا للاتجاه إلى الإنتاج الأنظف واستخدام التكنولوجيات النظيفة.

ودعوا إلى ضرورة إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة على المستوى المركزي بالمحافظات والمدن المختلفة تختص بتنفيذ أحكام التشريعات البيئية ولوائحها التنفيذية وضبط الجرائم البيئية ومرتكبيها وتلقي الشكاوى والبلاغات التي تقدم إليها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها ومعاونة الأجهزة المعنية بحماية البيئة في أداء مهامها.

كما دعوا إلى إنشاء دوائر قضائية بالمحاكم للفصل في قضايا البيئة ونيابات متخصصة للتحقيق في تلك القضايا والتصرف فيها ، بحيث يجتاز أعضاؤها وقضاة تلك الدوائر دورات تدريبية تؤهلهم للتحقيق والتصرف والفصل في القضايا البيئية ، ويرتبط بذلك ضرورة وجود خبراء متخصصين في شؤون البيئة كأجهزة معاونة للقضاء يستعان بها عند الاقتضاء للفصل في المسائل الفنية البيئية المتخصصة ، وأن يتم الفصل في تلك القضايا على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها واجبة التنفيذ المعجل ولو مع حصول الطعن عليها.

وأبرزوا أهمية أن تكون التشريعات البيئية العربية متوافقة مع أحكام الاتفاقيات الدولية البيئية التي أقرتها الدول العربية وصدقت عليها وأن تكون ملبية لمتطلبات تلك الاتفاقيات وأن تكون متوافقة أيضا مع المفاهيم البيئية الحديثة ، ومن خلال هذا التوافق يتحقق تفعيل التشريعات البيئية الدولية من خلال تفعيل وإنفاذ التشريعات البيئية الوطنية إسهاما منها في الإصلاح البيئي على المستوى العالمي.

وقد أصدر المشاركون في ختام الجلسة الختامية للمؤتمر العربي الدولي الأول للتشريع البيئي توصيات عدة دعوا فيها الدول العربية والإسلامية إلى إدراج بعض الأحكام التي وردت بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ذات العلاقة بالبيئة في أي تشريعات تصدر عنها إضافة إلى حث السلطات المختصة في الدول العربية على إلزام جميع الشركات والمصانع على الالتزام بتطبيق القواعد والتشريعات البيئية وضرورة إشراك المجتمع المدني عند الإعداد لسن تشريعات بيئية.

ونادوا بتضمين التشريعات البيئية في الدول العربية أحكام تخص التعامل الآمن مع استخدام المواد المشعة وتطبيقاتها والنفايات الناتجة عنها إلى جانب دعوة المشرع العربي للأخذ في الاعتبار مبدأ "المسئولية المستمرة للمنتج" و"الملوث يدفع" ودعوة الدول العربية إلى إنشاء مراكز وطنية معنية بالتدريب على التشريع البيئي ، ورفع الوعي بالتشريع البيئي، وتدريب القانونيين والقضاة والفصل في القضايا البيئية إضافة إلى إدراج التشريع البيئي ضمن مناهج التعليم.

ودعوا إلى ضرورة التنسيق والتعاون على المستوى العربي قبل التصديق على الاتفاقيات الدولية البيئية بهدف ضمان الالتزام بمتطلبات تلك الاتفاقيات وتطبيقها على أرض الواقع وتشجيع إبرام الاتفاقيات الثنائية وشبه الإقليمية والإقليمية بين الدول العربية لتأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة ذات الصلة بموضوع الاتفاقيات الدولية وإرساء حق الجميع في الحصول على المعلومات البيئية بشفافية والعمل على تحديث التشريعات والمقاييس الوطنية البيئية ودعم إنشاء المزيد من جمعيات المجتمع المدني المتخصصة.

وأكدوا على ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية المسؤولة عن البيئة وممثلي وزارة التجارة للمشاركة بفعالية في المفاوضات الجارية حاليا حول البيئة في إطار منظمة التجارة العالمية بحيث تعكس موقف عربي تجاه الموضوعات البيئية المطروحة إلى جانب إنشاء لجنة لمتابعة التشريع البيئي وتحديد مهامها لتتضمن التدريب والتوعية وبناء القدرات والاعتراف بدق الجمعيات الأهلية في التفاوض للدفاع عن البيئة.

ودعوا إلى انعقاد المؤتمر العربي الدولي للتشريعات البيئية بصفة دورية ورفع تلك التوصيات لمجلس دول الخليج العربية ليؤخذ بها في مجال تنظيم التشريع البيئي لدول المنطقة إضافة إلى رفع توصيات المؤتمر وتوصيات الحلقات النقاشية وأفكار الباحثين لتكون على جدول أعمال وزراء البيئة العرب المسؤولين عن البيئة في دورته القادمة.